العلوم الاقتصادية
العدد الثاني والثلاثون / المجلد الثامن / نيسان , ٢٠١٣

دور مناخ الاستثمار في دعم و ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري

دراسة تحليلية تقييمية

أ.د. ريحان الشريف
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
جامعة باجي مختار – عنابة – الجزائر

الباحثة هوام لمياء
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
جامعة باجي مختار – عنابة – الجزائر

المستخلـــــص:

لقد أصبح من القناعات الراسخة أن التنافسية وسيلة رئيسة لتطوير قدرة الاقتصادات المتقدمة والنامية على التعايش في ظل بيئة دولية تتسم بالعولمة، وفي حين تقوم المنافسة بوصف هياكل الأسواق، سلوك الأفراد والأعمال، تعنى التنافسية بتقييم أداء الشركات أو الدول ومقارنتها في ظروف المنافسة المتاحة في هذه الأسواق. أما بالنسبة للجزائر فقد انتهجت بدرجات متفاوتة وبصفة تدريجية اقتصاد السوق، واعتمدت للغرض سياسات الخصخصة، تحرير التجارة، تحفيز الاستثمار المباشر وتأهيل المؤسسات قصد تحسين قدراتها التنافسية.

سنحاول من خلال هذا المقال التطرق إلى وضعية تنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال بعض مؤشرات التنافسية و كذا تقديم أهم ملامح المناخ الاستثماري في الجزائر ومحاولة تقديم بعض المقترحات لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني من أجل ضمان تنافسيته على مستوى الأسواق الدولية.

الكلمات المفتاحية : مناخ الاستثمار، التنافسية ، بيئة الأعمال، الاقتصاد الجزائري.

تاريخ قبول النشر ٢٠١٣/٤/٢٨

المقـــــدمة:

أدى النظام الاقتصادي العالمي الجديد، المتمثل بتحرير قيود التجارة العالمية إلى وقوع النشاطات الاقتصادية في الوقت الحاضر تحت هاجس التنافس على الصعيد العالمي؛ فالحواجز التقليدية لانسياب السلع والخدمات من ضرائب جمركية وحصص كمية آخذة بالتلاشي، مع زيادة التركيز على الحواجز التقنية المتعلقة بمعايير الجودة والبيئة، مما أدى إلى بروز منافسين جدد على درجة عالية من المهارة والقوة. و هو ما يمثل تحديا كبيرا وخطرا محتملا لدول العالم، وبخاصة الدول النامية، إلا أن هذا النظام في الوقت ذاته يشكل فرصة للبلدان النامية إن أمكن الاستفادة منه. فأهمية التنافسية تكمن في تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته، إذ تعد وسيلة رئيسة لتطوير قدرة الاقتصادات المتقدمة والنامية على التعايش في ظل بيئة دولية منسجمة مع العولمة وانفتاح الاقتصاديات وتحرير الأسواق وشعارها البقاء للأفضل.

فالجزائر و بوصفها دولة نامية تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، ورفع المستوى المعيشي، وكسب مقومات وإمكانات تمكنها من مواجه المنافسة العالمية؛ من خلال السعي إلى اكتساب مزايا وقدرات تنافسية والتي تكون أساسها ودعائمها الحصول على مصادر التكنولوجيا والكفاءات البشرية ذات القدرات الذهنية والفكرية القادرة على الابتكار والإبداع. وفي هذا الصدد عملت إلى بذل جهود لإعادة هيكلة اقتصادها لتتماشى مع التحولات الاقتصادية و السياسية التي تشهدها الساحة الدولية، و تعزيز تنافسيتها الاقتصادية؛ حيث بات لزاما على متخذي القرار أن يسعوا لتمكين الجزائر من اكتساب القدرة على مواجهة المنافسة وذلك بالعمل على هيكلة الاقتصاد الوطني من خلال توفير بيئة أعمال ملائمة، وتطبيق سياسات اقتصادية ومالية واجتماعية بغية تدعيم تنافسية النشاطات الإنتاجية والخدمية من سياسات مالية ونقدية ، سياسات الاستثمار و تهيئة المناخ الاستثماري، و كذا سياسات تعزيز القدرات التكنولوجية الذاتية، ذلك أن التوجهات الاقتصادية العالمية تفرض على جميع الدول دون استثناء تنمية و اكتساب مزايا تنافسية حتى يمكن لها المواجهة.

مشكلة الدراسة:

إن عدم قدرة المنتجات الجزائرية من سلع وخدمات على المنافسة في الأسواق العالمية وحتى المحلية فضلا عن ضعف وهشاشة قواعد مختلف القطاعات وبيئة الأعمال في الجزائر تشير بشكل

واضح إلى ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري، و عليه و بناء على ما سبق تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة عن الإشكال الرئيس التالي:

"هل نجحت الجزائر في تهيئة المناخ الاستثماري الملائم الذي من شأنه أن يحسن من الوضع التنافسي للاقتصاد الجزائري"؟

يمكن تجزئة هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتنافسية؟؛
- ما موقع الجزائر ضمن مؤشرات التنافسية الدولية؟ و ما مدى ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري؟؛
- هل مناخ الاستثمار الحالي في الجزائر ملائم لدعم تنافسية الاقتصاد الوطني؟؛
- كيف يمكن جعل الاقتصاد الجزائري اقتصادا تنافسيا؟ و ما أهم الاستراتيجيات والسياسات التي تمكن من تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني؟.

فرضيات الدراسة:

تستند الدراسة إلى الفرضيات الأساسية التالية:

- تتمثل التنافسية في عنصر أو عناصر التفرد التي تمكن الاقتصاد الوطني من احتلال أحسن المواقع على الصعيد الدولي؛
- يحتاج الاقتصاد الجزائري إلى المزيد من الإصلاحات لتحسين ترتيبه ضمن مؤشرات التنافسية الدولية؛
- سلبية أغلب المؤشرات الخاصة بمناخ الاستثمار في الجزائر من شأنها أن تضعف تنافسيتها على المستوى الدولي؛
- ضرورة تبني جملة من الاستراتيجيات والسياسات بغية تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني؟.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز الإطار المفاهيمي للتنافسية؛

- معرفة نقاط القوة و الضعف في الاقتصاد الجزائري، وكذا تتبع ترتيب الجزائر في المؤشرات الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي؛
- عرض وتقديم أهم ملامح المناخ الاستثماري في الجزائر ومحاولة الوقوف على بعض جوانبه بالتشخيص والتحليل؛
- إبراز الجهود التي بذلتها و تبذلها الجزائر إيمانا منها بضرورة الإصلاح و التعديل للنهوض بقدرتها التنافسية في السوق العالمية.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من تزايد الاهتمام بموضوع التنافسية من قبل المؤسسات والدول والمنظمات الدولية؛ إذ أصبح لها مجالس وهيئات وإدارات، ولها سياسات وإستراتيجيات ومؤشرات، فضلا عن تعدد الجهات المصدرة لمؤشرات التنافسية كالمنتدى الاقتصادي العالمي والمعهد الدولي للتنمية والإدارة والمعهد العربي للتخطيط...الخ، وتتزايد أهمية الدراسة من منطلق أن الدول تسعى جاهدة للقيام بإصلاحات فعالة من أجل رفع قدراتها التنافسية، وبالتالي تحقيق السبق والتطور الاقتصادي.

منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب الإشكال أعلاه سنستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة عن أهم متطلبات الإشكالية.

محاور الدراسة:

تظم الدراسة مزيج من الأفكار الأكاديمية التنظيرية للموضوع محل البحث، مع محاولة محاكاة الواقع العملي بالإشارة إلى تجربة الجزائر في هذا المجال، و بغية الإلمام بالموضوع محل الدراسة، فقد تم تقسيمه على النحو التالي:

أولا – التنافسية: مفهومها و أنواعها؛

ثانيا– تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري وقدراته التنافسية؛

ثالثا– تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر؛

رابعا– سياسات تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري.

أولا- التنافسية: مفهومها و أنواعها

يتداخل مفهوم التنافسية مع عدة مفاهيم أخرى، من بينها النمو والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول وهذا ما يصعب من تحديد تعريف دقيق ومضبوط للتنافسية، فضلا عن عامل مهم ألا وهو ديناميكية التغير المستمر لمفهوم التنافسية، ففي بداية سبعينات القرن الماضي كانت ترتبط بالتجارة الخارجية ثم ارتبطت بالسياسة الصناعية خلال سنوات الثمانينات، أما في سنوات التسعينات فارتبطت بالسياسة التكنولوجية للدول، وحاليا تنافسية الدول تعني مدى قدرتها على رفع مستويات معيشة مواطنيها.

١-١- مفهوم التنافسية:

يختلف مفهوم التنافسية باختلاف محل الحديث فيما إذا كان عن مؤسسة، أو قطاع، أو دولة؛ فالتنافسية على صعيد المؤسسة تسعى إلى كسب حصة في السوق الدولي، تختلف عن التنافسية لقطاع متمثل بمجموعة من المؤسسات العاملة في صناعة معينة، وهاتان بدورهما تختلفان عن تنافسية دولة تسعى لتحقيق معدل مرتفع ومستدام لدخل الفرد فيها. من خلال مسح التعريفات المستخدمة في الأدبيات و بخاصة تلك التي تستند إليها التقارير الدولية للتنافسية سنعطي صورة أوضح لما يفهم بالتنافسية، ومن أبرز التعاريف المتداولة ما يلي:

أ- **تعريف التنافسية حسب المؤسسات:** يتمحور تعريف التنافسية في هذا الإطار حول قدرة المؤسسة على تلبية رغبات المستهلكين المختلفة، وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية جيدة تستطيع من خلالها النفاذ إلى الأسواق الدولية، فالتعريف البريطاني للتنافسية ينص على أنها: "**القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى**".[١] إن هذا التعريف يحصر تنافسية المؤسسة في تميزها عن غيرها من المؤسسات في تلبية حاجات المستهلكين و ذلك بتركيزها على معايير الجودة و السعر التنافسي مع التقيد بعامل الزمن لتقديم المنتجات في الوقت المناسب. في حين هناك من عرفها بأنها: " **القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحا مستمرا لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال والتكنولوجيا)**".[٢] و الملاحظ من هذا التعريف أن عماد

التنافسية هو الجودة لتلبية الطلب العالمي ومواجهة المنافسة الدولية، و أن التنافسية ظاهرة يرتبط تحقيقها بالتحرير التجاري و الانفتاح الاقتصادي.

ب– تعريف التنافسية حسب قطاع النشاط: و هي تعني قدرة شركات قطاع معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق المحلية و الدولية دون الاعتماد على الدعم و الحماية الحكومية و بالتالي تميز تلك الدولة في هذا القطاع، إذ تقاس من خلال الربحية الكلية للقطاع و ميزانه التجاري و محصلة الاستثمار الأجنبي فضلا عن مقاييس متعلقة بالكلفة و الجودة للمنتجات على مستوى القطاع.[٣] وعلى وفق هذا التعريف فإن مفهوم التنافسية على مستوى القطاع يرتكز أساسا على مدى قدرة المؤسسات على تحقيق معدلات عالية من الإنتاجية مقارنة بمنافسيها المشابهين على المستوى الدولي تؤهلها للوصول إلى مكانة تنافسية دولية، وتمكنها من البقاء والاستمرار عن طريق الأنشطة الابتكارية.

جـ– تعريف التنافسية على مستوى الدولة: أهتم الكتاب والاقتصاديون وكذا المنظمات والهيئات الدولية بتعريف التنافسية على مستوى الدول أكثر من تعريف التنافسية على مستوى المؤسسات وقطاع النشاط، لذلك نجد أن هناك العديد من التعريفات للمنظمات والمؤسسات والهيئات الدولية منها ما يلي:

– يعرف **المنتدى الاقتصادي العالمي** («**WEF**» World Economic Forum) التنافسية بأنها: " **القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة و مستدامة**". [٤] و في نص آخر عرفها المنتدى على أنها:" **مقدرة الاقتصاد الوطني على التوصل إلى معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي محسوبة بمعدلات التغير السنوي لدخل الفرد**".[٥]

– أما **المعهد الدولي للتنمية الإدارية** («International Institute for Management Development» **IMD**) فيعرف التنافسية بأنها:" **القدرة على إنشاء القيمة المضافة و زيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول و العمليات و ربط هذه العلاقات بنموذج اقتصادي اجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف**" [٦]، و يربط هذا التعريف تحقيق النمو بمقدرة البلد على إدارة أصوله بطريقة فعالة تسمح له بالتفوق في الأسواق الدولية.

– أما بالنسبة لتعريف **معهد التنافسية الدولية** (« Institute of Global Competitiveness) **IGC» فهو: " تتعلق التنافسية الوطنية بالأداء الحالي والكامن للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الأخرى"** [٧] وضعت لهذا التعريف مجالات تتناول الأنشطة التصديرية ومنافسة الواردات والاستثمارات الأجنبية.

– و يعرفها **المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية** بأنها: **" قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفى الوقت نفسه تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل".**[٨]

–أما **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** (Organisation de Coopération et de Développement Economiques «**OCDE**») فقد عرفت التنافسية على مستو ى الدولة بأنها: **"المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة، منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي الوقت نفسه يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل .** [٩]

على أساس ما سبق من تعريفات و آراء يمكننا القول أن تنافسية دولة ما تكون مقترنة بزيادة حصصها في السوق على مستوى التجارة الخارجية أو على مستوى التدفقات المالية، بزيادة في الدخل و تحسن في مستوى معيشة أفرادها دون تدهور في ميزان المدفوعات الخارجية أو زيادة في أعباء الديون على المدى الطويل . وأنها تقترن بأداء الاقتصاد بصفة عامة و أداء القطاعات الخاضعة للمنافسة بصفة خاصة بشكل يجعل تحسن الحصص في السوق تحسنا مستمرا.

١ – ٢ – أنواع التنافسية:

العديد من الكتابات ميزت بين عدة أنواع من التنافسية منها[١٠] :

– **تنافسية التكلفة أو السعر**: فالبلد ذو التكاليف المنخفضة يتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل.

– التنافسية غير السعرية: و تشمل:

* **التنافسية النوعية**: و تشمل فضلا عن النوعية و الملاءمة و تسهيلات التقديم، عنصر الابتكارية، فالبلد ذو المنتجات المبتكرة، وذات النوعية، والأكثر ملاءمة للمستهلك بوجود المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق، يتمكن من تصدير سلعة حتى و لو كانت أعلى سعرا من السلع المنافسة.

* **التنافسية التقنية** :إذ تتنافس المشروعات من خلال النوعية في صناعات عالية التقنية.

في حين هناك من يميز بين التنافسية الظرفية و التنافسية المستدامة، حيث أن[١١] :

- **التنافسية الظرفية:** و هي التنافسية الجارية تركز على مناخ الأعمال و عمليات الشركات و استراتيجياتها، و تحتوي على عناصر مثل :التكلفة، النوعية و الحصة السوقية...الخ،
- **التنافسية المستدامة:** و هي التنافسية التي تركز على الابتكار و رأس المال البشري والفكري، تحتوي على عناصر متنوعة أهمها :التعليم، رأس المال البشري، الإنتاجية، البحث والتطوير ، الطاقة الابتكارية و قوى السوق...الخ.

ثانيا- تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري وقدراته التنافسية:

إن المتتبع لوضعية التوازنات الكلية في الجزائر بعد المرور نحو اقتصاد السوق يجدها قد عرفت اختلالا كبيرا سواء في الموازين الداخلية أم الخارجية، وهو ما استدعى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وإعادة جدولة الديون الخارجية ما جعلها تخضع لشروط كثيرة من أهمها ضرورة العمل على خلق استقرار اقتصادي عن طريق إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات وتخفيض العجز في الميزانية العامة للدولة وهو ما تم بالفعل، حيث تمكنت الجزائر من تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، واحتلت مراتب متقدمة في تقرير التنافسية للمنتدى الاقتصاد العالمي في هذا المجال.

٢–١– تشخيص الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري:

تمكنت الجزائر تدريجيا من استعادة مؤشراتها الاقتصادية الكلية منذ تطبيقها لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي أملتها عليها المؤسسات النقدية والمالية الدولية، على الرغم من أن هناك الكثير مما يمكن قوله بخصوص نتائج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وكذا وضعية الاقتصاد الوطني الحالية، فثمة حقيقة لا يمكن إغفالها، و هي أن معطياتها تبقى غير ذات دلالة كبيرة اعتبارا للطابع الخاص للاقتصاد الجزائري، و الذي بقي أسير مورد مالي وحيد و هو عائدات المحروقات مما جعله يتأثر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وعليه سنحاول التعرض لواقع التوازنات الكلية في

الجزائر من خلال تحليل مؤشرات التوازن الداخلي و الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال المدة الممتدة من سنة ٢٠٠٠ إلى غاية سنة ٢٠١١ و المبينة في الجدول رقم ٠١ كمايلي:

الجدول رقم (١): تطور مؤشرات التوازن الداخلي و الخارجي للاقتصاد الجزائري للمدة ٢٠٠٠-٢٠١١

البيان / السنوات	الناتج الداخلي الخام (مليار دج)	معدل نمو الناتج الداخلي (%)	معدل التضخم (%)	رصيد الميزانية العامة (مليار دج)	رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	المديونية الخارجية (مليار دولار)	سعر صرف الدينار مقابل الدولار	الاحتياطيات الدولية (مليار دولار)
٢٠٠٠	٤١٢٣,٥١	٢,٢	٠,٣	٤٠٠,٠٠	٧,٥٧	٢٥,٢٦	٧٥,٢٥	١٣,٥٥
٢٠٠١	٤٢٢٧,١١	٢,٦	٤,٢	١٨٤,٥٠	٦,١٩	٢٢,٥٧	٧٧,٢٦	١٩,٦٢
٢٠٠٢	٤٥٢٢,٨	٤,٧	١,٤	٥٢,٦	٣,٦٦	٢٢,٦٤	٧٩,٦٨	٢٥,١٥
٢٠٠٣	٥٢٥٢,٣٢	٦,٩	٤,٣	٢٨٤,٢	٧,٤٧	٢٣,٣٥	٧٧,٣٩	٣٥,٤٥
٢٠٠٤	٦١٤٩,١١	٥,٢	٤	٣٣٧,٩	٩,٢٥	٢١,٨٢	٧٢,٠٦	٤٥,٦٩
٢٠٠٥	٧٥٦١,٩٨	٥,١	١,٤	١٠٩٥,٨	١٦,٩٤	١٧,١٩	٧٣,٣٥	٥٩,١٦
٢٠٠٦	٨٥١٤,٨٣	٢,٠	٢,٣	١١٨٦,٨	١٧,٧٣	٥,٦١	٧٢,٦٤	٨١,٤٦
٢٠٠٧	٩٤٠٨,٣	٣,٠	٣,٧	٥٧٩,٣	٢٩,٥٥	٥,٦٠	٦٩,٣٧	١١٤,٩٧
٢٠٠٨	١١٠٤٢,٨	٢,٤	٤,٩	٩٩٩,٥	٣٦,٩٩	٥,٥٨	٦٤,٥٨	١٤٨,٠٩
٢٠٠٩	١٠٠٣٤,٣	٢,٤	٥,٧	٥٧٠,٣-	٣,٨٦	٥,٤١	٧٢,٦٣	١٥٥,١١
٢٠١٠	١٢٠٤٩,٥	٣,٤	٣,٩	٧٤,٠-	١٥,٣٣	٥,٤٥	٧٤,٣٩	١٧٠,٤٦
٢٠١١	١٤٣٨٤,٨	٢,٤	٤,٥	٢٨,٠-	٢٠,٠٦	٤,٤٠	٧٦,٠٥	١٨٨,٨

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، ٢٠٠٠ إلى ٢٠١١:
www.bank-of-algeria.dz

من تتبعنا لواقع مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي خلال المدة ٢٠٠٠-٢٠١١ كما هو موجود في الجدول أعلاه يمكننا تقديم الملاحظات التالية:

أ- **مؤشرات التوازن الداخلي:** بصفة عامة هناك عدة متغيرات يمكن التعبير من خلالها عن التوازن الداخلي لعل أهمها حجم الطلب الكلي من طرف المتعاملين الاقتصاديين، معدل التضخم الذي يشير إلى تذبذب في المستوى العام للأسعار خلال مدة زمنية معينة ويعبر عن القدرة الشرائية للوحدة النقدية وحجم الطلب المتوقع عنده، رصيد الميزانية العامة للدولة الذي يعبر عن سياسة الإنفاق لديها وكذلك سياستها الضريبية، سوف نتناول أهمها في النقاط التالية:

– **الناتج الداخلي الخام** للجزائر تميز بالنمو المستمر حتى بلغ سنة ٢٠١١ حوالي ١٤٣٨٤,٨ مليار دج، و هو رقم قياسي لم تحققه الجزائر من قبل، فهو يتغير بتغير أسعار النفط و في الاتجاه نفسه، و هذا طبعا لسيطرة عائدات المحروقات على الدخل الوطني الإجمالي للجزائر. كما تم تحقيق معدلات نمو موجبة، وقد كانت مرتفعة خلال السنوات التي تغطي برنامج الإنعاش الاقتصادي الأول ولكنها انخفضت فيما بعد، وهذا النمو بطبيعة الحال مدفوع بارتفاع أسعار النفط بالدرجة الأولى.

– **معدلات التضخم** عرفت تراجعا كبيرا خاصة خلال السنوات الأولى من مدة الدراسة، ولو أنها عادت لترتفع مجددا في السنوات الأخيرة منها، إذ انخفض فيها معدل التضخم إلى أدنى مستوى له سنة ٢٠٠٠ بنسبة ٠,٣ %، و ذلك نتيجة لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية ليعود إلى الارتفاع مباشرة سنة ٢٠٠١ إذ بلغ ٤,٢ %، و مرد ذلك لارتفاع نمو الكتلة النقدية بنسبة ٢٤,٩ % بسبب الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية فضلا عن إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة ٢٠٠١، مما أدى إلى تزايد نفقات الموازنة التي ترتب عنها ارتفاع معدل التضخم، ليسجل انخفاضا سنة ٢٠٠٢ بلغ ١,٤%، ليرتفع إلى ٤,٣% سنة ٢٠٠٣ ثم ٤% سنة ٢٠٠٤، ليعود إلى الانخفاض مرة أخرى سنة ٢٠٠٥ أين بلغ ١,٤%، ويعزي هذا التحسن إلى الانعكاس الإيجابي لاستقرار الاقتصاد الكلي على الوضع المالي والنقدي خلال سنوات تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي. و ابتداء من سنة ٢٠٠٦ أخذت معدلات التضخم في الارتفاع بعد إطلاق برنامج ثاني وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي أقرته الحكومة استكمالا للبرنامج الأول، إذ نجم عنه زيادة حجم النفقات العامة التي ضاعفت من عجز الموازنة العامة، واستمر معدل التضخم نحو الارتفاع ليسجل٥,٧% سنة ٢٠٠٩، في حين سجل ما يقارب ٣,٩% سنة ٢٠١٠ ليرتفع مجددا سنة ٢٠١١ مسجلا بذلك ٤,٥ %.

– **الميزانية العامة للدولة** رصيدها كان موجبا على طول المدة محل الدراسة، ما عدا سنة ٢٠٠٩ لتسجل عجزا قدر بـ٥٧٠,٣ مليار دج والتي عرفت فيهما الجزائر بعض الصعوبات نتيجة تراجع الجباية البترولية، ونلاحظ أن هذا العجز قد تراجع نوعا ما خلال سنتي ٢٠١٠ و ٢٠١١ على التوالي.

ب– مؤشرات التوازن الخارجي: وهي مرتبطة بعلاقة الاقتصاد بالعالم الخارجي وتتمثل في رصيد ميزان المدفوعات الذي يشير إلى صافي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى الدولة المعنية، واليها المديونية الخارجية التي تشير إلى مدى قدرة الدولة على جلب رؤوس الأموال الأجنبية في شكل قروض

لتمويل التنمية، سعر الصرف الذي يعبر عن القيمة الخارجية للنقود الوطنية مقابل العملات الأجنبية، موضحة فيما يلي:

- **ميزان المدفوعات** حقق فائضا مستمرا ومتزايدا بلغ ٧,٥٧ و ٦,١٩ مليارات دولار خلال سنتي ٢٠٠٠و ٢٠٠١ على التوالي، لارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية، والتي ترتب عنها زيادة حصيلة إيرادات الصادرات التي بلغت ٢١,٦٥ مليار دولار سنة ٢٠٠٠ مقابل ٩,٣٥ مليار دولار بالنسبة للواردات، مما دعم الرصيد الإيجابي للميزان التجاري الذي قدر بـ ١٢,٣ مليار دولار خلال السنة نفسها. واستمر الفائض في ميزان المدفوعات ليصل الى ١٦,٩٤ و ١٧,٧٣ مليار دولار خلال سنتي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ على التوالي، بسبب تحسن أسعار البترول في السوق الدولية خلال تلك الفترة. و على هذا الأساس تعززت الوضعية المالية الخارجية الصافية للجزائر بشكل خاص في ٢٠٠٧ برصيد إجمالي لميزان المدفوعات قدر بـ ٢٩,٥٥ مليار دولار يمثل تقريبا ضعف المستوى المحقق في ٢٠٠٥ و كذا سنة ٢٠٠٦ و واصل رصيد ميزان المدفوعات ارتفاعه ليصل إلى ١٥,٣٣ مليار دولار و ٢٠,٠٦ مليار دولار خلال سنتي ٢٠١٠ و ٢٠١١ على التوالي. وهكذا تمكنت الجزائر من تحقيق استقرار في توازناتها الخارجية بفضل الرصيد الإيجابي لميزان المدفوعات، الذي تحكمه ثلاثة معايير أساسية تتمثل في حجم احتياطي الصرف، تقلبات أسعار البترول في السوق الدولي و التحكم في المديونية الخارجية؛ (١٢)

- **سعر صرف الدينار** الجزائري مقابل الدولار الأمريكي عرف استقرارا بالرغم من التذبذب الذي عرفه الدولار في السنوات الأخيرة.

إعتمادا على ما سبق يمكننا إستنتاج أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق توازنات كلية للاقتصاد، إذ عرفت الفترة ما بين سنة ٢٠٠٠ و ٢٠١١ استقرارا اقتصاديا سواء على المستوى الداخلي أم الخارجي، و ما يمكن تأكيده هو أن هذا الاستقرار كان مرتبطا بالدرجة الأولى بارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، مما يدل على أنها توازنات كلية هشة و ستتلاشى بمجرد تراجع سعر النفط .

٢-٢- واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب تقرير التنافسية العالمي:

يعتبر تقرير التنافسية العالمي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي مؤشرا فاعلا لقياس القدرة التنافسية للدول و أداة لتفحص نقاط القوة و الضعف في بيئة الأعمال، كما أنه يعتبر أداة لتوجيه

السياسات الاقتصادية لبلدانهم على المستويين الكلي و الجزئي بغية النهوض بتنافسية اقتصادياتهم، خاصة في ظل التحديات و الأزمات التي تعصف بالاقتصاد العالمي.

لقد أوضح تقرير التنافسية العالمي لعام ٢٠١٢–٢٠١٣ تراجعا طفيفا لمرتبة الجزائر التنافسية إلى المرتبة ١١٠ عالميا من بين ١٤٤ دولة مقارنة مع المرتبة ٨٧ من بين ١٤٢ دولة خلال العام ٢٠١١–٢٠١٢، حيث أن القوانين الضريبية ومعدلات الضرائب وإمكان الحصول على التمويل هي أهم المشكلات التي تواجه رجال الأعمال خلال مزاولتهم الأعمال في الجزائر، فتراجع مرتبة الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمي مرده إلى الأداء المتواضع للجزائر حسب بعض المحاور الأساسية والتراجع الكبير في مرتبة الجزائر حسب المحاور الأخرى؛ إذ اعتمد تصنيف التنافسية العالمية على دراسة حالة كل دولة على وفق الـ ١٢ معيارا من مقاييس التنافسية العالمية والتي تشمل أساسا جودة المؤسسات، والبنية التحتية، واستقرار الاقتصاد، إلى جانب مدى استفادة أكبر عدد من المواطنين من التعليم الأساسي والرعاية الصحية القاعدية، والتعليم العالي والتكوين المهني، فضلا عن جودة سوق البضائع والخدمات والسوق المالية، ومستوى التقدم التكنولوجي، وحجم السوق، ومدى قوة الإبداع في النشاطات الاقتصادية، و التي يمكن عرضها في الجدول رقم ٠٢ كما يلي:

الجدول رقم (٢): ترتيب الجزائر في تقرير التنافسية العالمي للمدة ٢٠١١-٢٠١٢ و ٢٠١٢-٢٠١٣

المحاور الرئيسة	مرتبة الجزائر حسب تقرير ٢٠١١-٢٠١٢		مرتبة الجزائر حسب تقرير ٢٠١٢-٢٠١٣		فرق الأداء
	المرتبة (١-١٤٢)	النقاط (١-٧)	المرتبة (١-١٤٤)	النقاط (١-٧)	
تصنيف التنافسية الإجمالي	٨٧	٤,٠	١١٠	٣,٧	↓ ٢٣
المتطلبات الأساسية	**٧٥**	**٤,٤**	**٨٩**	**٤,٢**	↓ ١٤
١- مؤشر المؤسسات	١٢٧	٣,١	١٤١	٢,٧	↓ ١٤
٢- مؤشر البنية التحتية	٩٣	٣,٤	١٠٠	٣,٢	↓ ٧
٣- مؤشر الاقتصاد الكلي	١٩	٥,٧	٢٣	٥,٧	↓ ٤
٤- مؤشر الصحة والتعليم الأساسي	٨٢	٥,٥	٩٣	٥,٤	↓ ١١
معززات الكفاءة	**١٢٢**	**٣,٤**	**١٣٦**	**٣,١**	↓ ١٤
٥- مؤشر التعليم العالي والتدريب	١٠١	٣,٥	١٠٨	٣,٤	↓ ٧
٦- مؤشر كفاءة سوق السلع	١٣٤	٣,٤	١٤٣	٣,٠	↓ ٩
٧- مؤشر كفاءة سوق العمل	١٣٧	٣,٤	١٤٤	٢,٨	↓ ٧
٨- مؤشر تطور الأسواق المالية	١٣٧	٢,٦	١٤٢	٢,٤	↓ ٥
٩- مؤشر الجاهزية التكنولوجية	١٢٠	٢,٨	١٣٣	٢,٦	↓ ١٣
١٠- مؤشر حجم السوق	٤٧	٤,٣	٤٩	٤,٣	↓ ٢
عوامل تطور الإبداع والابتكار	**١٣٦**	**٢,٧**	**١٤٤**	**٢,٣**	↓ ٨
١١- مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال	١٣٥	٢,٩	١٤٤	٢,٥	↓ ٩
١٢- مؤشر الابتكار	١٣٢	٢,٤	١٤١	٢,١	↓ ٩

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

World Economic Forum, The Global Competitiveness Reports: ٢٠١١-٢٠١٢, pp: ٩٤-٩٥ and ٢٠١٢-٢٠١٣, pp: ٨٨-٨٩

وبحسب معطيات الجدول أعلاه فإن النتائج تشير إلى [١٣] :

أ- **ترتيب الجزائر حسب مجموعة المتطلبات الأساسية:** نلاحظ من الجدول أن الجزائر سجلت تراجعا قدر بـ ١٤ مرتبة عن سنة ٢٠١١-٢٠١٢، و السبب في ذلك يعود إلى التراجع المحقق في أغلب المحاور المكونة لهذه المجموعة سنة ٢٠١٢- ٢٠١٣، والتي نبرزها فيما يلي:

- **مؤشر المؤسسات:** حسب هذا المؤشر فإن أداء الجزائر قد سجل تراجعا بـ ١٤ مركزا مقارنة بترتيبها في التقرير السابق الصادر سنة ٢٠١١-٢٠١٢ والذي كان ١٢٧ ويعود ذلك إلى تراجع أغلب المؤشرات المكونة له، ومن أبرزها مؤشر شفافية السياسات الحكومية و التي كان ترتيب الجزائر فيها خلال التقرير الأخير ١٤٤، حيث تراجع ترتيب الجزائر حسب هذا المؤشر الفرعي بـ ٠٧ مراتب.

- **مؤشر البنية التحتية:** احتلت الجزائر المرتبة ١٠٠ حسب هذا المؤشر مسجلة بذلك تراجعا طفيفا مقارنة بالمرتبة التي احتلتها في تقرير ٢٠١١-٢٠١٢ إذ تراجعت بـ٠٧ مراكز، و يعزى هذا التراجع بشكل رئيس إلى التراجع المسجل في مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ الذي احتلت فيه الجزائر المرتبة ١٣١ في حين كانت ١٢٢ سنة ٢٠١١-٢٠١٢، وكذلك التراجع الطفيف في مرتبة الجزائر حسب المؤشر الفرعي لجودة البنى التحتية للطرقات والمواصلات و الذي قدر بـ ١٩ مرتبة ليحقق المرتبة ١٢٥ سنة ٢٠١٢-٢٠١٣.

- **مؤشر الاقتصاد الكلي:** من الملاحظ أن هناك تراجع طفيفا في مؤشر الاقتصاد الكلي من المرتبة ١٩ خلال ٢٠١١-٢٠١٢ إلى المرتبة ٢٣ سنة ٢٠١٢-٢٠١٣ ليسجل تراجع قدر بـ٠٤ مراتب، والسبب يعود إلى التراجع في بقية المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر.

- **مؤشر الصحة والتعليم الأساسي:** فيما يخص مؤشر الصحة و التعليم الأساسي ضمن مجموعة المتطلبات الأساسية، فقد احتلت الجزائر المرتبة ٩٣ حسب هذا المؤشر مسجلة بذلك تراجعا طفيفا مقارنة بالمرتبة التي احتلتها في تقرير ٢٠١١-٢٠١٢ إذ تراجعت بـ١١ مرتبة، والسبب يعود إلى التراجع المسجل في بقية المؤشرات الفرعية كالتراجع المسجل في مرتبة الجزائر حسب المؤشر الفرعي في مؤشر جودة التعليم الأساسي والذي قدر بـ ١٦ مرتبة ليحقق المرتبة ١٢٩ سنة ٢٠١٢-٢٠١٣.

ب- **ترتيب الجزائر حسب مجموعة معززات الكفاءة:** لقد تراجعت الجزائر حسب هذه المجموعة بـ ١٤ مركزا حيث كانت ضمن المرتبة ١٢٢ خلال العام ٢٠١١-٢٠١٢ لتتراجع إلى الرتبة ١٣٦ خلال العام

٢٠١٢-٢٠١٣، ذلك لأن تنافسية الاقتصاد الجزائري أصبحت تعتمد كليا على الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد وليس فقط على مدى توافر الموارد الطبيعية والبنية التحتية الجيدة، حيث سجلت جل مؤشرات هذه المجموعة تراجعا كما يلي:

- **مؤشر التعليم العالي والتدريب:** سجلت الجزائر في هذا المؤشر المرتبة ١٠٨ مقارنة بالمرتبة ١٠١ في عام ٢٠١١-٢٠١٢ متراجعة بـ٠٧ مراتب، حيث يعزى ذلك إلى التراجع الطفيف في بعض المؤشرات الفرعية كمؤشر جودة التعليم و الذي تراجعت الجزائر فيه بـ ٠٨ مراتب لتحتل المرتبة ١٣١، و كذلك التراجع المسجل في مؤشر جودة إدارة المدارس حيث تراجعت بمقدار ٣٠ مرتبة لتسجل المرتبة ١٣١ ضمن الدول المشاركة في التقرير.

- **مؤشر كفاءة سوق السلع:** في هذا المؤشر تراجعت الجزائر بـ ٠٩ مراتب أي المرتبة ١٤٣ من بين ١٤٤ دولة مشاركة في التقرير وهي مرتبة متدنية ولا ترقى إلى المستوى المطلوب وهي تعطي لنا صورة عن عدم كفاءة الأسواق السلعية في الجزائر، فقد تراجعت مرتبة الجزائر في بعض المؤشرات الفرعية كمؤشر عدد الإجراءات اللازمة لبدء المشروع الذي تراجعت فيه بـ ٠٤ مراتب لتحل في المرتبة ٩٢.

- **مؤشر كفاءة سوق العمل:** هناك تراجع للجزائر حسب هذا المؤشر مسجلة بذلك تراجعا قدر بـ ٠٧ مراتب عن السنة ٢٠١١-٢٠١٢ و حلت بذلك في المرتبة ١٤٤، والسبب في ذلك يعود إلى التراجع المحقق في المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر ولعل من أبرزها مؤشر الأجور و الإنتاجية إذ تراجع ترتيب الجزائر بـ ٠٨ مراتب لتحتل المرتبة ١٤٤ مقارنة بالمرتبة ١٣٦ في العام ٢٠١١-٢٠١٢.

- **مؤشر تطور الأسواق المالية:** احتلت الجزائر المرتبة ١٤٢ من بين ١٤٤ دولة مشاركة في التقرير متراجعة بذلك بـ ٠٥ مراتب عن ترتيب العام ٢٠١١-٢٠١٢، وذلك بسبب تراجع مراتب بعض المؤشرات الفرعية، كمؤشر التمويل في سوق الأسهم ١٤٣ متراجعة بـ ٠٤ مراتب ومؤشر سهولة الحصول على القروض بـ ٣٣ مرتبة ليحل في المرتبة ١٢٨ و التراجع في مؤشر توفر رأس المال البشري بـ ٢٨ مرتبة ليحل في المرتبة ١٣٨ خلال ٢٠١٢-٢٠١٣. و بالتالي فهي تعد في ذيل الترتيب بالنسبة لهذا المؤشر وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الجزائر مازالت تعاني التخلف في مجال الأسواق المالية.

- **مؤشر الجاهزية التكنولوجية:** حقق ترتيب الجزائر في مؤشر الجاهزية التكنولوجية تراجعا بـ ١٣ مرتبة عن سنة ٢٠١١-٢٠١٢ لتحتل المرتبة ١٣٣، إذ يعزى ذلك إلى التراجع في بعض المؤشرات الفرعية ضمن هذا المحور كمؤشر توافر أحدث التقنيات التكنولوجية و الذي تراجعت الجزائر فيه بـ٢٠ مرتبة لتحتل المرتبة ١٤٢، و مؤشر القدرة على نقل التكنولوجيا إذ تراجعت بـ١٧ مرتبة لتحل المركز ١٤٠ مقارنة بترتيب سنة٢٠١١-٢٠١٢.

- **مؤشر حجم السوق:** تراجعت مرتبة الجزائر بشكل طفيف جدا إلى المرتبة ٤٩ بـ ٠٢ مراتب عن سنة ٢٠١١- ٢٠١٢، وعلى العموم يمكن القول أن حجم السوق الجزائري يعد من بين المحفزات على الاستثمار؛ لذا يجب التوجه إلى الأسواق الخارجية لتوسيع السوق أمام المنتجات والخدمات الجزائرية وذلك لمحدودية السوق المحلية.

جـ - ترتيب الجزائر حسب مجموعة عوامل تطور الإبداع و الابتكار: لقد تراجع ترتيب الجزائر حسب هذه المجموعة بـ ٠٨ مراتب مقارنة بترتيب العام ٢٠١١-٢٠١٢ لتحتل بذلك المرتبة ١٤٤ من بين ١٤٤ مشاركة في التقرير، والسبب في ذلك يعود إلى التغيرات التي تطرأ على المؤشرات الفرعية.

- **مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال:** كانت نتائج الجزائر متواضعة نوعا ما في جميع مؤشرات هذا المؤشر إذ سجلت تراجعاً بـ ٠٩ مراتب ليصل إلى المرتبة ١٤٤ في الترتيب العام، و يمكن إبراز أهم المؤشرات المتراجعة كمايلي: مؤشر عدد الموردين المحليين بـ ٤٦ مرتبة، ومؤشر نوعية الموردين المحليين بـ ٠٩ مراتب، ومؤشر تطوير الحكومي للقطاعات بـ ٠٢ مراتب، ومؤشر مدى تفويض السلطة بـ ٠٦ مراتب.

- **مؤشر الابتكار:** شهد مؤشر الابتكار ضمن مجموعة عوامل تطور الإبداع و الابتكار تراجعاً بـ ٠٩ مراتب ليسجل المرتبة ١٤١ خلال العام ٢٠١٢-٢٠١٣ مقارنة بترتيب العام ٢٠١١-٢٠١٢ و الذي كان ١٣٢، إذ تراجعت مؤشراته الفرعية كمؤشر التعاون بين الجامعات والمؤسسات الصناعية في البحث و التطوير والذي تراجع بـ ٠٨ مراتب ليسجل المرتبة ١٤٤ و كذلك تراجع مؤشر جودة مؤسسات البحث العلمي بـ ١٥ مرتبة و مؤشر القدرة على الابتكار بـ ١٨ مرتبة ليسجلا المراتب ١٤١ و ١٤٣ على التوالي خلال العام ٢٠١٢-٢٠١٣.

كما أوضح تقرير التنافسية العالمي أن الجزائر وبالرغم من توفرها على العديد من المزايا في بعض المؤشرات كمؤشر حجم السوق والذي احتلت فيه المرتبة ٤٩ عالميا ومؤشر بيئة الاقتصاد الكلي الذي

احتلت فيه الجزائر المرتبة ٢٣ من بين ١٤٤ دولة شملها التقرير، إلا أن ذلك لم يسمح لها باحتلال مراتب متقدمة في المؤشر العام، وهذا يدل على أن أساس القدرة التنافسية المستديمة يرجح الكفة لمتغيرات على حساب متغيرات أخرى، فالأهمية النسبية للمتغيرات ليست نفسها، إذ تستمد هذه القدرة قوتها من عوامل تعزيز الفعالية والتطور التكنولوجي بالدرجة الأولى، وهو ما تعاني منه الجزائر إذ تحتل المرتبة ١٤٢ بالنسبة للمؤشر الخاص بتوفر التكنولوجيا الحديثة، والمرتبة ١٤٠ و ١٤٤ على التوالي فيما يخص كل من مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر والقدرة على نقل التكنولوجيا، و مؤشر استيعاب المؤسسات للتكنولوجيا الحديثة.

ثالثا- تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر:

على الرغم من الجهود المبذولة منذ بداية التسعينات و الموجهة نحو تحسين بيئة الأعمال و مناخ الاستثمار في الجزائر، و بالرغم من النتائج الإيجابية المحققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكبرى و التي نالت في مجموعها استحسان الهيئات العالمية المراقبة و المتابعة لمسار الإصلاح في الجزائر، لا تزال بيئة الاستثمار في الجزائر توصف بأنها غير مؤهلة تأهيلا كافيا، لذا و لأجل معرفة مكانة الجزائر و تقييم مناخ الاستثمار فيها ندرج أهم المؤشرات المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بمناخ الاستثمار، فلقد ازدادت أهمية هذه المؤشرات في الكشف عن مدى جاذبية مناخ الاستثمار، إذ توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تحاول رصد بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار في الدول، و سيتم التطرق لبعض من هذه المؤشرات فيما يلي:

٣-١- المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

المؤشر المركب للمخاطر القطرية يصدر شهريا عن مجموعة (« The Political Risk Services» **PRS**) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (« International Country Risk Guide» **ICRG**) منذ عام ١٩٨٠، إذ يهدف إلى قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، و هو يغطي ١٤٠ دولة من بينها ١٨ دولة عربية. و يتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

- مؤشر تقييم المخاطر السياسية (يشكل ٥٠ % من المؤشر المركب)،
- مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يشكل ٢٥ % من المؤشر المركب)،

- مؤشر تقييم المخاطر المالية (يشكل ٢٥ % من المؤشر المركب).

يقسم المؤشر المركب للمخاطر القطرية الدول إلى خمس مجموعات بحسب درجة المخاطرة كما يلي (١٤):

- من ٠ إلى ٤٩,٥ دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة جدا؛
- من ٥٠ إلى ٥٩,٥ دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة؛
- من ٦٠ إلى ٦٩,٥ دول ذات درجة مخاطرة معتدلة؛
- من ٧٠ إلى ٧٩,٥ دول ذات درجة مخاطرة منخفضة؛
- من ٨٠ إلى ١٠٠ دول ذات درجة مخاطرة منخفضة جدا.

و هذا يعني أن درجة المخاطرة تنخفض كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة في حال انخفاضه، و الجدول التالي رقم٠٣ يوضح وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

الجدول رقم (٣): وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية للمدة ٢٠٠٢-٢٠١٠

السنوات	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	مارس ٢٠٠٧	ديسمبر ٢٠٠٨	ديسمبر ٢٠٠٩	ديسمبر ٢٠١٠
درجة مخاطرة الجزائر	٦٣,٨	٦٥,٨	٧٥,٥	٧٧,٣	٧٧,٨	٧٨,٥	٧٦,٨	٧٠,٨	٧٢,٠

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٠.

من خلال الجدول رقم ٠٣ نلاحظ أن الجزائر تميزت بدرجة مخاطرة تراوحت ما بين معتدلة إلى منخفضة خلال السنوات من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٠، مما يدل على تحسن وضعية الجزائر من حيث مناخ الاستثمار.

٣-٢- مؤشر الحرية الاقتصادية:

يأتي إصدار التقرير السنوي للحرية الاقتصادية العالمي و الذي يعد أحد أهم الأنشطة البحثية التي تصدر عن كل من معهد Heritage Foundation و صحيفة Wall street منذ عام ١٩٩٥ بهدف قياس مدى التجانس بين السياسات المتبعة لدى الدول و مؤسساتها المختلفة الرامية إلى دعم الحرية الاقتصادية بمفهومها العريض، حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول و توفير مجالات لحرية الاختيار الاقتصادي للأفراد، وتعزيز روح المبادرة والإبداع، كما تعني غياب الإكراه القسري للحكومة في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات من غير مستلزمات حماية المصلحة العامة؛ كما يسهم مؤشر الحرية الاقتصادية، في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في البلد، لكونه يأخذ بالاعتبار التطورات المتعلقة بالعوائق الإدارية والبيروقراطية، و وجود عوائق للتجارة و مدى سيادة القانون و قوانين العمالة، إذ ازدادت أهمية مؤشر الحرية الاقتصادية وتتبعه من قبل المستثمرين بالدرجة الأولى و كذلك أصحاب القرار و المسؤولين لجهة خلق انطباع ايجابي عن البلد، و يدعم عمليات الترويج للاستثمار لاستقطاب حصة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

و يعتمد هذا المؤشر على ١٠ عوامل متمثلة فيما يلي[١٥] :

- السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية و وجود حواجز غير جمركية)؛
- وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد و الشركات)؛
- حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد؛
- السياسة النقدية (مؤشر التضخم)؛
- تدفق الاستثمار الخاص و الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- وضع القطاع المصرفي و التمويل؛
- مستوى الأجور و الأسعار؛
- حقوق الملكية الفردية؛
- التشريعات و الإجراءات الإدارية و البيروقراطية؛
- أنشطة السوق السوداء.

وتمنح هذه المكونات أوزانا متساوية، و يتم حساب هذا المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية، و الذي يمكن توضيح قيمه كما يلي:

- (١– ١,٩٥) دلالة على حرية اقتصادية كاملة؛
- (٢– ٢,٩٥) دلالة على حرية اقتصادية شبه كاملة؛
- (٣– ٣,٩٥) دلالة على ضعف الحرية الاقتصادية؛
- (٤– ٥,٠٠) دلالة على انعدام الحرية الاقتصادية.

و الجدول رقم ٤ الموالي يبين لنا مرتبة الجزائر العالمية ضمن ١٧٩ دولة شملتها الدراسة للمدة الممتدة ما بين سنة ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢ من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية.

الجدول رقم (٤): مرتبة الجزائر الدولية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية للمدة ٢٠٠٩–٢٠١٢

السـنوات	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الترتيب عالميا/١٧٩ دولة	١٠٧	١٠٥	١٣٢	١٤٠
الترتيب عربيا/١٧ دولة	١٤	١٣	١٤	١٥
التنقيط في المؤشر	٥٦,٦٠	٥٦,٩٠	٥٢,٤٠	٥١,٠٠

Source: The Heritage foundation & wall street journal, index of economic freedom,
http://www.heritage.org/index

بحسب معطيات الجدول أعلاه فالجزائر تقع في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة، إذ احتلت المرتبة ١٤٠ عالميا في مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة ٢٠١٢ بحصولها على ٥١,٠٠ نقطة مئوية، أما عربيا فقد تحصلت الجزائر على المرتبة ١٥ من أصل ١٧ دولة عربية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يشتمل على جملة من المعايير الرئيسة التي يتم أخذها بعين الاعتبار، على غرار حرية الأعمال، إذ حصلت الجزائر على ٦٦,٣ نقطة مئوية، حرية التجارة ٧٢,٨ نقطة مئوية، الإنفاق الحكومي ٤٧,٩ نقطة مئوية، و كذا حرية الاستثمار ٢٠,٠ نقطة مئوية، فيما بلغت نسبة حرية القطاع المالي ٣٠,٠ نقطة مئوية، فضلا عن معايير أخرى تم قياسها كالملكية الفكرية ومحدودية

الفساد وحرية العمال. و هذا الوضع بالنسبة للجزائر، يؤكد ضرورة إعادة النظر في مناخ الاستثمار، و أدوات السياسات التجارية و النقدية، إلى جانب التشريعات و الإجراءات الإدارية و البيروقراطية.

٣-٣- مؤشر الشفافية:

تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة للفساد منذ ١٩٩٥ لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية و الشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية و جهود محاربة الفساد. يحاول المؤشر عبر مجموعة من المسوحات و مصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة و درجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد العوائق داخلها، يستند المؤشر إلى ١٤ مسحا ميدانيا، قامت به ٧ مؤسسات دولية مستقلة ترصد أراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة و درجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذ مشاريعهم، و تمزج آراءهم حول نظرتهم في مدى تفشي الفساد والرشوة، كما أدخلت مؤشر بيئة أداء الأعمال، ومؤشر الضبابية لأول مرة، ولابد لقبول الدولة في المؤشر من أن يكون قد تم فيها إجراء ٣ مسوحات للرأي حول النظرة للفساد على الأقل. و تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و ١٠ الذي يعني درجة شفافية عالية. و الجدول التالي رقم ٥ يستعرض ترتيب الجزائر في المؤشر للمدة ٢٠٠٣-٢٠١١.

الجدول رقم (٥): تطور مؤشر الشفافية في الجزائر
للفترة ٢٠٠٣- ٢٠١١

السنوات	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
عدد الدول/الترتيب	٨٨/١٣٣	٩٧/١٤٦	٩٧/١٥٩	٨٤/١٦٣	٩٩/١٧٩
النقاط/١٠	٢,٦	٢,٧	٢,٨	٣,١	٣

السنوات	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
عدد الدول/الترتيب	٩٢/١٨٠	١١١/١٧٨	١٠٥/١٨٠	١١٢/١٨٠
النقاط/١٠	٣,٢	٢,٨	٢,٩	٢,٨

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير منظمة الشفافية الدولية، الموقع:

www.transparency.org

حسب الجدول أعلاه نجد أن مؤشر الشفافية الدولية للجزائر قد تراوحت قيمه ما بين ٢,٦ و٣,٢ خلال السنوات من ٢٠٠٣ إلى سنة ٢٠١١ و هذا يدل على أن الجزائر و حسب رأي المنظمات الدولية ورجال الأعمال الأجانب من البلدان ذات المعدلات العالية للفساد. و حسب تقرير التنافسية لعام ٢٠١١-٢٠١٢ الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي و الذي يتم فيه استقصاء شركات دولية و محلية حول عقبات ممارسة الأعمال في دولة ما، فإن الفساد يعد ثالث عقبة من حيث الأهمية في الجزائر [١٦] بنسبة ١٦ % بعد كل من التمويل ١٩,٢ % و البيروقراطية١٨,٤% و من خلال النظر إلى وضعية الجزائر بالنسبة لهذا المؤشر، نجد أن الجزائر تتمتع ببيئة اقتصادية أقل شفافية في أداء الأعمال.

٣-٤- مؤشر سهولة أداء الأعمال:

يقيس مؤشر سهولة أداء الأعمال في قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنويا من البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية منذ عام ٢٠٠٤ مدى تأثير القوانين و الإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية. يتكون المؤشر من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون بمجملها قاعدة بيانات أداء الأعمال و تشمل تلك المؤشرات: بدء المشروع، التعامل مع التراخيص، توظيف العاملين، تسجيل الملكية، الحصول على القروض، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود، و إغلاق المشروع. كما هو موضح في الجدول رقم ٠٦ التالي:

الجدول رقم (٦): وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢

مكونات المؤشر الفرعية /السنوات	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	**١٣٢**	**١٣٦**	**١٤٣**	**١٤٨**
تأسيس الكيان القانوني للمشروع	١٤١	١٤٨	١٥٠	١٥٣
استخراج تراخيص البناء	١١٢	١١٠	١١٧	١١٨
توظيف العمالة	١١٨	١٢٢	١٢٢	–
تسجيل ملكية الأصل العقاري	١٦٢	١٦٠	١٦٥	١٦٧
الحصول على الائتمان	١٣١	١٣٥	١٣٩	١٥٠
التجارة عبر الحدود الدولية	١١٨	١٢٢	١٢٣	١٢٧
حماية المستثمر	٧٠	٧٣	٧٤	٧٩
سداد الضرائب	١٦٦	١٦٨	١٦٢	١٦٤
تنفيذ العقود التجارية	١٢٦	١٢٣	١٢٣	١٢٢
تصفية و إغلاق المشروع	٤٩	٥١	٥٢	٥٩

Source: World Bank, Doing Business ٢٠٠٩, ٢٠١٠, ٢٠١١, and ٢٠١٢

من خلال تفحص بيانات الجدول أعلاه يتبين لنا الوضعية السيئة والسلبية التي يتوفر عليها المناخ الاستثماري في الجزائر من مناخ الأعمال والظروف المحيطة به، ما أدى إلى عزوف المستثمرين المحليين والأجانب عن الاستثمار في الجزائر.

إن تقرير البنك الدولي عن مناخ الأعمال في الجزائر وصفه بالوجهة الصعبة للمستثمرين، بالنظر إلى الإجراءات المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة، فضلا عن عدم فعالية بعض الهيئات والمؤسسات التي تسهم في كثرة وتعدد الإجراءات والتدابير والمطالبة بالعديد من الوثائق للقيام بأي مشروع وثقل اتخاذ القرارات وارتفاع تكلفتها، إذ تحصلت الجزائر خلال سنة ٢٠١١ على المرتبة ١٤٣ عالميا من بين اقتصادات ١٨٣ دولة، في حين تراجعت إلى المركز ١٤٨ من بين ١٨٣ دولة شملها الترتيب سنة ٢٠١٢، وهي بالتالي من البلدان التي لم تحقق تغييرا كبيرا في مؤشرات البنك المعتمدة خلال هده المرحلة على الرغم من الإصلاحات الاقتصادية المتخذة. إذ سجل التقرير أن

الجزائر لا توفر مناخا جذابا للاستثمار بالنظر إلى عوامل عديدة؛ إذ جاءت الجزائر في المرتبة ١٥٣ فيما يخص مؤشر تأسيس الكيان القانوني للمشروع؛ إذ تتطلب المرحلة ١٤ إجراء إلزاميا و١٤ وثيقة بمعدل ٢٥ يوما لكل مرحلة. أما فيما يخص الحصول على رخص البناء، فإن الأمر يتطلب ١٩ وثيقة وإجراء، لذلك صنفت الجزائر في المرتبة ١١٨، من جانب آخر صنف التقرير الجزائر في المرتبة ١٦٧ في تسوية الملكية، كما جاءت الجزائر في المرتبة ١٥٠ في مؤشر الاستفادة من القروض البنكية، مع الإشارة إلى عدم ليونة القوانين في هذا المجال، مما جعل البنك يضع الجزائر ضمن أسوأ البلدان في هذا المؤشر. كما يواجه المستثمرون مشكلات عديدة في مجال تسوية الضرائب والرسوم، على الرغم من إقدام الجزائر على تخفيض الضغط الجبائي، ولاحظ التقرير تحسنا في عمليات الجمركة، ومع ذلك ظل الترتيب الجزائري متواضعا، فقد حلت الجزائر في المرتبة ١٦٤ في مجال الضرائب والرسوم و١٢٧ في مجال التجارة الخارجية و١٢٢ فيما يخص تنفيذ العقود، فيما كانت أفضل ترتيب حصلت عليه الجزائر هو ٥٩ ويتعلق بإنهاء المشروع الاستثماري الذي يتم بسرعة وفي وقت قصير، على الرغم من أن مرحلة التصفية تأخذ بعدها وقتا طويلا جدا وتمتد لسنوات عدة. و إجمالا نلاحظ أن بيئة الأعمال في الجزائر لم تسجل تحسنا ملحوظان و هو ما تعكسه المعطيات السابقة لكن بالرغم من هذا تبقى بعض المؤشرات إيجابية لبلد مثل الجزائر حيث نجد أنها في مؤشري إغلاق الشركات وحماية الاستثمارات تعد مقبولة مقارنة بعدد الدول الموجودة.

ويتأكد لنا بعد تحليل المكونات الأساسية والمؤسساتية، سلبية أغلب المؤشرات الخاصة بمناخ الاستثمار. وبالنظر لهذه المعطيات نرى ضرورة القيام بتشخيص دقيق لعناصر البيئة الاستثمارية في الجزائر للوقوف على الأسباب الفعلية المعيقة لأنشطة المستثمرين الوطنيين والأجانب، فقد أشارت الدراسات النظرية و الشواهد العملية إلى أنه كلما تعقدت إجراءات تأسيس الأعمال في القطر و طالت المدة و غابت المعلومات و ضعف كل من تنفيذ العقود و سلطة المحكمة و قوانين العمل ارتفعت تكلفة أداء الأعمال و أدى ذلك إلى تردي بيئة الأعمال و بروز ظواهر سلبية كتعميق البيروقراطية و الرشوة و تفشي أنشطة السوق غير الرسمي و هذا يعني إضعاف الاستثمار المحلي و تراجعا في جاذبية البلد في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر [١٧].

رابعا- سياسات تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري:

يعد بناء وتنمية القدرة التنافسية منطلقا أساسيا لمجابهة تحديات النظام العالمي، الأمر الذي يتطلب جهودا جادة للقيام بتعديلات وتغييرات جوهرية في منظومة متكاملة من العوامل، وأن المرور من وضعية اقتصادية حمائية إلى اقتصاد السوق عملية شاقة وصعبة، مما جعل الدولة تفكر في سياسات واستراتيجيات جديدة بهدف الرفع من قدرتها التنافسية، من خلال توفير خدمات البنية التحتية المساندة للقطاعات السلعية والخدمية، وإتباع السياسات الاقتصادية والإجراءات الإدارية المعززة للقدرة التنافسية، وكذلك وضوح وشفافية القوانين والتشريعات المنظمة للبيئة الاستثمارية الملائمة لمختلف القطاعات الاقتصادية، ومن أهم السياسيات التي تسعى إلى دعم القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري ما يلي :[١٨]

٤-١- العمل على تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة لتشجيع الاستثمارات المحلية و اجتذاب الاستثمارات الأجنبية: وضع إطار تشريعي ملائم يساعد على تحفيز الاستثمارات المحلية و الأجنبية و يكون متسم بالشمولية و المرونة و الوضوح في منح الإعفاءات و التسهيلات ضمن ضوابط تنموية و استثمارية واضحة و محددة و تبسيط إجراءات الترخيص و التسجيل للمشاريع الاستثمارية الجديدة و وضع الإطار المؤسسي اللازم للإشراف على القضايا كافة المتعلقة بالاستثمارات و إدارتها، و بالتالي توجيه مشروعات هذا الاستثمار إلى المجالات الأكثر أهمية في الاقتصاد.

٤-٢- إصلاح القطاع العام و تسريع عمليات الخصخصة: ذلك أن تطوير أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية و رفع كفاءتها و زيادة إنتاجيتها و ذلك ضمن إجراءات التصحيح الهيكلي لكل القطاعات. كما يجب تنظيم عمليات الخصخصة التي باشرتها الدولة بمختلف الميادين و الإسراع في تنفيذها و تعزيز دور القطاع الخاص من خلال قيامه بعمليات الإنتاج و الاستثمار و التصدير بحيث ذلك لا يلغي الدور الرقابي و الإشرافي و التنظيمي للحكومة.

٤-٣- تثمين الثروات و الموارد الاقتصادية: و يكون ذلك بتحفيز وتشجيع استغلالها و تحويلها و هو شأن الصناعة البتروكيماوية و السياحة و الصناعات التقليدية و الصيد البحري و هي قطاعات مولدة للثروة و مناصب الشغل و الصادرات الجديدة.

٤-٤- تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات: و يكون ذلك من خلال دعمها الفعلي بتخفيف الإجراءات البيروقراطية و وضع تحفيزات جبائية و مالية ملائمة و خاصة في المجالات التنافسية فبمثل هذا المسعى يمكن للبلد أن يجسد تدريجيا قدوم موارد مالية خارجية بديلة.

٤-٥- مواصلة إصلاح السياسة النقدية: و هذا للوصول إلى الاستقرار النقدي الذي يعد بمثابة الركن الأساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام و زيادة القدرة التنافسية، ويكون ذلك من خلال الاستفادة بحجم احتياطات الصرف الهائلة لدى البنك المركزي و تعزيز سلامة الجهاز المصرفي من خلال تفعيل مستويات الرقابة و الإشراف بما يتلاءم مع المعايير الدولية.

٤-٦- تطوير السوق المالية الجزائرية: إن الأهمية التي توفرها بورصات القيم المنقولة في تحقيق النمو الاقتصادي و تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني بوصفها وعاء ضروريا لبناء الادخار الوطني و قاعدة لحفز الاستثمارات المحلية و جذب الأجنبية منها، و يكون ذلك من خلال إعادة هيكلة و تنظيم السوق المالية الجزائرية من خلال إيجاد الهيكل المؤسسي المناسب له و استكمال البنية التحتية له بما يتناسب مع المعايير الدولية تحقيقا للشفافية و سلامة للتعامل بالأوراق المالية.

٤-٧- تطوير سوق العمل الجزائري:

إن تطوير سوق العمل يعد أحد الركائز الأساسية لتحسين الإنتاجية و تعزيز القدرة التنافسية، و يكون ذلك من خلال اتخاذ جملة من التدابير ترمي إلى تطويره بدأ بوضع إطار تشريعي ملائم و إعطاء دور للقطاع الخاص في إعداد السياسات و البرامج المتعلقة بتطوير و تأهيل القوى العاملة الجزائرية فضلا عن التوسع الكمي و النوعي في برامج التأهيل و التدريب المهني و تطوير سياسات التعليم العالمي بما يتلاءم مع سوق العمل.

٤-٨- تطوير الهياكل القاعدية و مشروعات البنية التحتية: و يكون ذلك من خلال التركيز على وفرة و نوعية خدمات البنية التحتية و محاولة إشراك القطاع الخاص في إقامتها و تسييرها هذا فضلا عن تطوير و تفعيل الإطار التشريعي و التنظيمي لخدمة البنية التحتية لتحسين كفاءتها و نوعيتها لما للدور للمهم الذي تؤديه هذه المنشآت في تحسين المناخ الاستثماري و زيادة القدرة التنافسية.

٤-٩- الاهتمام و السعي إلى تطوير العلوم و التكنولوجيا: يؤدي هذا القطاع دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية وتحسين جودة الإنتاج و تعظيمه و رفع مستوى الإنتاجية، و يكون ذلك من خلال إيجاد العديد من المراكز و المؤسسات التي تعنى بالعلوم و التكنولوجيا لبناء قاعدة علمية تكنولوجية وطنية و العمل على تطويرها، و تبني سياسة تكنولوجية موائمة في أنشطة القطاعات التنموية و رفع مردوديتها و إدامتها بهدف زيادة القدرة الإنتاجية للصناعات الوطنية فضلا عن تشجيع البحث العلمي في القطاع الاقتصادي بإجراءات مناسبة الذي يعد عاملاً حاسماً من أجل التنافسية و التنمية.

٤-١٠- تطوير الإطار التشريعي و المؤسسي: يعد تحسين البيئة التشريعية و التنظيمية و المؤسسية أحد الإجراءات المهمة لانطلاقة تنموية فعالة وتحسن الإنتاجية والقدرة التنافسية و مواكبة متطلبات تحرير و عولمة الاقتصاد و الانفتاح على الأسواق الخارجية، و يكون ذلك من خلال مراجعة لجملة التشريعات و القوانين الاقتصادية كقانون الاستثمار والشركات وقانون الجمارك والضرائب و قانون المنافسة ومنع الاحتكار وقانون استقلال القضاء...الخ. وإنشاء عدد من المؤسسات لتشجيع الاستثمار أو ترقية الصادرات، أو مؤسسات للمواصفات والمقاييس...الخ.

٤-١١- المواصلة في تأهيل المؤسسة الاقتصادية: و ذلك بهدف توجيه المؤسسة الاقتصادية إلى تحسين النوعية و وضع آليات تطوير و تحليل نقاط ضعف المؤسسة وبالتالي اقتراح طرائق التقوية و الاهتمام بالاستثمارات غير المادية كالمرافق التقنية و البرمجيات و التكوين و التدريب و إدارة الجودة الشاملة و معايير نظام المعلومات و الاستثمارات المادية في جلب التكنولوجيا الحديثة و محاولة تزويدها بأنماط تسيير حديثة تعتمد على جودة الأداء و الفعالية في التنفيذ و الوضوح في الإعلام. فسياسة تأهيل المؤسسة الوطنية العمومية أو الخاصة القائمة تمكنها من مواجهة المنافسة الأجنبية و تتم هذه السياسة من خلال الإعانات العمومية المباشرة و إجراءات تخفيف التكاليف المالية للقروض المصرفية بواسطة دعم نسب الفائدة و أخيرا بتنظيم دورات تدريب و إعادة تأهيل لليد العاملة و الإطارات.

خاتمة:

في ظل التحولات و التقلبات الحاصلة في الاقتصاد الدولي و إزدياد حدة المنافسة و الصراع التجاري العالمي، على الاقتصاد الجزائري توفير أرضية جديدة تتلاءم مع متطلبات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، و حيث أن تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري أصبحت إحدى الضروريات التي يجب أن تأخذ على محمل الجد من قبل القائمين على السياسة الاقتصادية الجزائرية.

يمكننا حصر أهم نتائج هذه الدراسة في العناصر التالية:

- التنافسية هي قدرة الدول على توفير ظروف ملائمة تستطيع من خلالها المؤسسات العاملة في إقليمها النفاذ بمنتجاتها إلى الأسواق الخارجية، بغية زيادة نمو معدل الناتج الداخلي الخام، ولقياس التنافسية هناك مجموعة من المؤشرات المعروفة، والتي تحاول بعض الهيئات والمنظمات الدولية نشرها دوريا عن كل دولة؛
- على الرغم من الإصلاحات التي باشرتها الجزائر في كل الميادين، و بالرغم من تحسن بعض المؤشرات الكلية و على الرغم من السيولة المهمة ، إلا أن الاقتصاد الجزائري مازال بعيدا عن منافسة الاقتصاديات الأخرى بما فيها الأوربية، بدليل المركز المتدني للجزائر بخصوص القدرة التنافسية المنشور في مختلف التقارير الدولية، إذ تظهر مؤشرات التنافسية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي الضعف النسبي في تنافسية الاقتصاد الجزائري، إذ تأتي الجزائر في رتب متوسطة في مؤشر التنافسية العالمي الإجمالي، وكذلك في مجموعة المتطلبات الرئيسة، الأمر الذي يوضح سعي الجزائر وتركيزها على عناصر هذه المؤشرات من أجل تخطي هذه المرحلة واللحاق بركب الدول في مجموعة الكفاءة والذي ترتب فيه الجزائر في رتب متأخرة جدا، الأمر الذي ينطبق أكثر على مجموعة عوامل تطور الإبداع و الابتكار .
- تتميز البيئة الاستثمارية في الجزائر بالعديد من العراقيل والعوائق، ولقد صنفت الجزائر عالميا من بين الدول التي تحتل المراتب الأخيرة حسب المناخ الاستثماري.
- يعد دور الدولة في تدعيم وتحسين تنافسيتها على المستوى الدولي، من الأمور المهمة في هذا الصدد، وذلك بتوفير بيئة أعمال ملائمة، وتطبيق سياسات اقتصادية ومالية واجتماعية بغية تدعيم تنافسية النشاطات الإنتاجية والخدمية من سياسات مالية ونقدية، سياسات الاستثمار وتهيئة المناخ

الاستثماري، سياسات تعزيز القدرات التكنولوجية الذاتية، سياسة إصلاح التشريعات والمؤسسات، أساليب الممارسة الإدارية الرشيدة، سياسة تحديث البنية الأساسية، تحديث الجهاز الحكومي والإداري...الخ.

- لتحقيق قدرة تنافسية عالية لا بد من تبني إستراتيجية مناسبة التي تعتمد على ترجمة الخيارات والخطط التي يتم تبنيها من قبل الحكومة إلى عمل فوري ومنتج، فضلا عن تحسين الكفاءة التشغيلية بالاستغلال الأمثل لمدخلات الإنتاج بهدف الوصول إلى منتج عالي الجودة وبأقل كلفة ممكنة.

على ضوء دراستنا السابقة، والنتائج المتوصل إليها، نقدم التوصيات التالية:

- خلق بيئة تنافسية تجعل السوق أكثر نجاعة؛
- تدعيم القطاع المالي لدعم ورفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الكلي؛
- تحسين البنية الأساسية و التحتية للاقتصاد الوطني؛
- تدعيم تنافسية الاقتصاد وذلك من خلال التركيز على تفعيل و تدعيم تنافسية المؤسسات؛
- مواجهة تحديات المنافسة و تنظيمها وتوجيهها بالتدريج و بسرعة لتسمح للمؤسسات الجزائرية بالتكيف والتأقلم مع الظروف التنافسية الاقتصادية الجديدة.
- إعادة تأهيل مناخ الأعمال مما يؤدي إلى القضاء أو التخفيف على الأقل من عوائق الاستثمار كالبيروقراطية، تأخر مشاريع البنية التحتية، خصوصا هياكل الاتصال، إصلاح بعض القوانين و جهاز العدالة....الخ، وكذا توفير المناخ لخلق الاستثمار من كفاءة إدارية، استقرار سياسي والحكومة الداعمة والمساندة له.

إن مساعي الجزائر وإن كانت حثيثة فهي غير مجدية بالمستوى المطلوب، ذلك أن الاستفادة من فرص الاندماج في الاقتصاد العالمي تبقى مقرونة بمدى قدرة الدولة على رفع قدرا[illegible] التنافسية ومواجهة المنافسة الأجنبية، وهذا ما ينطبق على الجزائر والتي تدرك التحديات الاقتصادية الراهنة وتسعى جاهدة لدعم ترتيبها في مصاف الدول.

قائمة الهوامش و المراجع:

١– وديع محمد عدنان، " **محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية** "، بحوث و مناقشات، تونس١٩-٢١ جوان، ٢٠٠١، ص:.١٢٢

٢- وديع محمد عدنان، المرجع السابق، ص: .١٢٣

٣- شاكر تركي إسماعيل، "**التسويق المصرفي الإلكتروني و القدرة التنافسية للمصارف الأردنية** "، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الخامس حول: "نحو مناخ استثمار ي و أعمال إلكترونية"، عمان، الأردن، تموز، ٢٠٠٧، ص. ٤

٤- محمد خضري،" **أثر اقتصاد المعرفة في تحقيق القدرة التنافسية للإقتصادات العربية**"، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس حول:" اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن، ٢٧-٢٨ أفريل، ٢٠٠٥، ص: .٠٤

٥- محمد خضري، المرجع السابق، ص:٠٤

٦- حيان أحمد سلمان، "**جدلية التنافسية الصناعية و جوهرها و مؤشراتها في الاقتصاد السوري**"، الاقتصادية الإلكترونية، العدد ٤٢٣ ، دمشق، ٢٠٠٩ ، ص: .٠١

٧- وديع محمد عدنان ، " **القدرة التنافسية وقياسها** "، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط الكويت، العدد٢٤ ، ديسمبر،٢٠٠٣، ص ص: ٠٦-.٠٧

٨- طارق نوير،" **دور الحكومة الداعم للتنافسية :حالة مصر**"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٢ ، ص : ٠٥.

٩- طارق نوير، المرجع السابق، ص:٠٥.

١٠- كمال رزيق،" **تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية كمؤشر للأداء المتميز**"، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات،جامعة ورقلة،٩ مارس٢٠٠٥ ، ص:٣٢٦.

١١- وديع محمد عدنان، " **القدرة التنافسية و قياسها** "، مرجع سابق، ص:٠٧.

١٢- لمزيد من التفصيل أنظر:

Banque d'Algérie, Evolution Economique Et Monétaire En Algérie, Juillet ٢٠١٠, p:٧٠, Juillet ٢٠١١, p:٤٣, Mai ٢٠١٢, p:٥٠.

١٣- لمزيد من التوضيح أنظر: The Global Competitiveness Report, ٢٠١١-٢٠١٢, p:٩٥, Report, ٢٠١٢-٢٠١٣, p:٨٩.

١٤- لتفاصيل أكثر حول المؤشر أنظر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ٢٠١١، ص ص: ٥٥-٥٦.

١٥- لتفاصيل أكثر :http://www.heritage.org/index/

١٦- World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, ٢٠١١-٢٠١٢, p: ٩٤.

١٧- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ٢٠٠٣، ص:٩٠.

١٨- علال بن ثابت، "**متى يصبح الاقتصاد الجزائري تنافسي؟ دراسة في سياسات تحسين القدرة التنافسية في ظل اتفاق الشراكة**"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول:"آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ١٣-١٤ نوفمبر ٢٠٠٦،ص ص :١٢-١٣